الاجتماعية والسياسة الداخلية ، هما الخلفية الحقيقية للصدام المفتعل الذي قام بـــه حزب الكتائب ضد المقاومة الفلسطينية في الشهر الماضي . ولنأخذ كل واحد من هذين التناقضين الاساسيين على حدة :

علاقات لبنان الاقتصادية مع العالم العربي :

لعب الاقتصاد اللبناني منذ فترة طويلة بعد الاستقلال دور الوسيط بين « الداخل العربي » (الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية حيث ثروات النفط التي كانت تتطور وتزداد مع الايام) وبين الغرب عموما .. وقد شهد لبنان في السنوات العشر الماضية ازدهارا واسعا في النشاط المصرفي وفي دور الخدمات والتجارة والترانزيت ، وجاءته أموال عربية وودائع من الخليج العربي ، وازدهرت نسبيا الصناعة اللبنانية التـــي تصدر معظم انتاجها الى الاسواق العربية ، كما عمل عدد كبير من اللبنانيين في الاقطار العربية المنتجة للنفط بينما تدفقت الايدي العاملة العربية الرخيصة الى لبنان (العمال السوريون) بالاضافة الى العمال الفلسطينيين في المخيمات !

يؤكد احد الخبراء الاقتصاديين اللبنانيين(١) بالارقام حقيقة اعتماد الاقتصاد اللبناني على العالم العربي :

١ ـــ فهناك التحويلات المالية من المواطنين اللبنانيين العاملين والقاطنين في الاقطار العربية المنتجة للنفط . (يبلغ عددهم حوالي ١٤٠ الف شخص ويحولـــوا زهاء ٥٠٠ مليون ليرة سنويا . والمتوقع ان تزداد هذه الكمية اثر الزيادات الكبرى في العائـــدات النفطية) .

٢ ـــ التحويلات المالية العربية مقابل الخدمات (تبلغ قيمتها ١٠٠٠ مليون ليرة مـــن الاقطار العربية لتسديد اجور النقل والترانزيت والخدمات التسويقية وخدمات الطباعة والنشر والعلاج الطبي والخدمات المتصلة بالقطاع السياحي) .

٣ ـــ التحويلات المالية العربية للاستثمار في لبنان والودائع العربية في المصارف . (تتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مليون دولار سنويا ، اما الودائع فتبلغ ٣٠٠٠ مليون لـــيرة لبنانية ٩٠٪ منها ودائع عربية !)

تظهر هذه الارقام مدى تفاعل لبنان الاقتصادي مع العالم العربي بحيث يمكن القول ان هذا التفاعل يمثل عاملا محددا كبيرا لمستوى النشاط الاقتصادي . ويمكن القول ـــ كما يؤكد الخبير الاقتصادي اللبناني ـــ ان رؤوس الاموال العربية والمهارات العربية كانت طوال السنوات الماضية المنصرمة تؤلف العوامل الرئيسية التي ادت الى الزخم المشاهد في قطاع البناء والقطاع المصرفي . وتشير التقديرات الى انه كان من شأن نسبة معدل النمو البالغة ٨ ٪ في الاقتصاد اللبناني خلال فترة السنوات الخمس ان تهبط الى النصف لولا وجود الاموال العربية في لبنان .

مقابل هذا « الانخراط الاقتصادي » شبه الكامل في العالم العربي ترفض الانعزالية اللبنانية « الانخراط السياسي » في صراعاته وقضاياه الوطنية .

قبل وجود المقاومة الفلسطينية استطاع النظام السيـــاسي الطائفي الحفاظ علـــى العزلة اللبنانية ، واستطاع أن يمتص التطورات العربية الخارجية وأن يضع نفسه خارج اطار الصراع الضاري الذي شهدته المنطقة العربية في فترة صعود ومد حركة التحرر الوطني العربي . ورغم وقوع احداث عام ١٩٥٨ المعروفة بعد قيـــام الوحدة المصرية ـــ السورية الا ان النظام السياسي سرعان ما امتص الازمة وعـــاد لتوازنه التقليدي الطائفي .